

وسائل تنفيذ قرارات السياسة الخارجية :

إن كل قرار وكل سلوك في السياسة الخارجية إلا ويحتوي على مجموعة من المبادئ التي تدور حول تحقيق أهداف معينة مرتبة ترتيباً منطقياً، وبالرغم من ذلك عادة ما تكون قرارات وسلوكيات السياسة الخارجية للدول مرتبطة أكثر بطبيعة مصالح الدول وكل تهديد قد يمسه، فيقال أن ذلك القرار يدخل في إطار المصلحة الوطنية. هذا المفهوم الواسع، الذي قد يشمل كل ما كان هدفاً سواء في السياسة العليا أو السياسة الدنيا، وتحقيق هذه المصلحة الوطنية في مفهومها الشامل يرتبط بمجموعة من الإعتبارات التي تحدد نوعية الوسيلة المستعملة و طبيعتها:

يأتي في مقدمة هذه الإعتبارات الوضع الجغرافي للدولة الذي يجعل من الدولة ذات أهمية إستراتيجية، عسكرية... إلخ، والذي يرتبط أحيانا بالظروف الإقتصادية للدولة، فالدول المتقدمة إقتصادياً تستعمل هذه الوسائل بقوة في سياستها الخارجية كأداة ترغيب وترهيب ، وكذلك ترتبط هذه الإعتبارات بالوضع السياسي والعسكري للدولة وبمحيطها الإقليمي والدولي فالدول التي تلعب دوراً لا يستهان به في التنظيمات الإقليمية والدولية المهيمنة تكون لها أهداف تختلف عن الدول التي لها أدوار مختلفة في النظام الدولي.

وفي خضم كل هذه الإعتبارات يبقى المشكل المطروح هو العلاقة بين الهدف والوسيلة، فهذه العلاقة لا يمكن تحديدها في بعض الأحيان، ولا يمكن الفصل بينهما في أحيان أخرى، فهما مرتبطتان ببعضهما البعض، فالهدف في بعض الأحيان قد يتحول إلى وسيلة و الوسيلة قد تتحول إلى هدف.

الهدف يتحول إلى وسيلة عندما دولة معينة مؤثرة في النظام الدولي عن طريق قرار من قراراتها الخارجية تحقق هدف جزئي أو فرعي، هذا الهدف قد يساهم في تدعيم وسائلها لتحقيق هدف أشمل وأعم من الهدف الجزئي، في هذه الحالة الهدف الفرعي يتحول إلى وسيلة لتحقيق الهدف الشامل. مثلاً هدف الولايات المتحدة الأمريكية من دخول الفيتنام كان من أجل منع النظام الشيوعي من الإنتشار والسيطرة، وتحقيق هذا الهدف يعتبر بمثابة الوسيلة للحد من إنتشار النظام الشيوعي الصيني أو الإتحاد السوفياتي في المنطقة. كذلك تدخل الولايات المتحدة في العراق كان من أجل القضاء على نظام صدام حسين، لكن ذلك وسيلة لحصولها على الجانب الإقتصادي

(البترو) هذا الهدف يستعمل كوسيلة في الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى في مجال البترول، و أيضا يمكن من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، ويمكن أيضا أن يتحول إلى وسيلة لتحقيق التحول الذي تريده الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ككل.

الوسيلة تتحول إلى هدف في بعض الأحيان عندما تستعمل الدول الميسورة إقتصاديا المساعدات الإقتصادية لتحقيق تحول معين داخل هذه الدول في كل المجالات، و مع مرور الزمن تقديم هذه المساعدات أصبح يؤدي إلى زيادة الإستثمارات في الدول المستقبلية لهذه المساعدات، وعندما يكبر حجم المصالح الإقتصادية في الدول المستقبلية لهذه المساعدات تصبح هدف من أهداف السياسة الخارجية للدولة المرسله للمساعدات، وفي بعض الأحيان تستعمل الوسائل العسكرية للإبقاء على هيمنتها.

إختيار الوسيلة المفضلة في السياسة الخارجية هناك مجموعة من المعايير لعلنا يمكن إجمالها في طبيعة وأهمية الهدف، إذا كان الهدف أساسيا ويرتبط بالمصلحة العليا فهذا ما يدفع الدولة إلى إستعمال مختلف الوسائل، وقد يؤدي فشل إستعمال الوسائل السلمية إلى إستعمال الوسائل العسكرية، إذن طبيعة وأهمية الهدف تحدد طبيعة الوسيلة . كما أن مواقف وأهداف الدول الأخرى المعنية بهذه الظاهرة في السياسة الخارجية كذلك تؤثر على طبيعة الوسيلة التي تستعملها الدولة، فالدولة ليست حرة في تعاملها مع مواقف السياسة الدولية، وعادة تتداخل مصالح الدول، وفي هذه الحالة عقلانية السلوك الخارجي لا تتوقف على ما يريده طرف، بل تتوقف على ما تريده الأطراف الأخرى، و إذا كانت هذه الأطراف في موقف معين تتجه إلى الوسائل السلمية فهذا قد يؤثر على الدولة في إنتهاج نفس النهج والعكس صحيح، فوسائل وأهداف ومواقف الدول الأخرى لها تأثير على الوسيلة التي تستعملها الدول لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية. كذلك محتوى وطبيعة الموقف الخارجي فالمواقف ذات الطبيعة السياسية تقتضي طبيعتها حلول سياسية، والمواقف العسكرية تقتضي حلول ووسائل عسكرية، فطبيعة الموقف هي التي تحدد طبيعة الوسيلة. وقد تعددت وسائل السياسة الخارجية وربما يمكن إجمالها في :

الوسيلة الدبلوماسية : هي أهم وسيلة من وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية وهي عبارة عن القنوات التي تستخدمها وزارة الشؤون الخارجية بطريقة مباشرة أو عن طريق ممثلها الدبلوماسيين و الفنصليين لإدارة العلاقات الدولية بينها و بين الدول الأخرى ، ونجاح هذه الوسيلة يتوقف على

عدة إعتبرات أهمها الوقت المناسب بالنسبة للعمل الدبلوماسي وكذلك الخبرة المكتسبة لدى الدولة ولدى ممثليها الدبلوماسيين ،كون الدبلوماسية هي فن إدارة العلاقات الدولية وقت السلم والحرب بين الدول فقد تستخدم في حل النزاعات الدولية وفي هذه الحالة تكون بمثابة الآلية التي تحرك العلاقات الدولية نحو التعاون و السلم وبالتالي فقد توقف الحروب.لكن يجب التمييز بين الفترات و المراحل التي مرت بها الدبلوماسية لأنه خلال كل مرحلة كانت للدبلوماسية وظائف متعددة :

مرحلة الدبلوماسية السرية أو المغلقة :والتي يقال أنها ميزت العلاقات الدولية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية في هذه الفترة إمتازت بالعمل الدبلوماسي السري الغير معلن حتى ظهرت الكثير من الإتفاقيات التي كانت سببا في تكوين أحلاف ،ولم تكن هنالك قواعد تجبر الدول في تلك الفترة على ضرورة الإعلان عن تلك الإتفاقيات الغير معلنة ،وهنا كان العمل الدبلوماسي محصورا في المجالات الأمنية و التجارية الضيقة .

مرحلة الدبلوماسية المعلنة :ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إنتشر في هذه المرحلة نوع من الدبلوماسية المعلنة أو المفتوحة،حيث إزداد نشاط الدبلوماسيين إتساعا بفعل تزايد عدد الفواعل الدولية،وبفعل تزايد نوعية النشاطات الدبلوماسية ،وبفعل كذلك القوانين والأعراف الدولية الجديدة أصبحت الدول مجبرة على التصريح عن كل أعمالها ونشاطاتها الدبلوماسية،فالإتفاقيات حتى لو كانت ثنائية لا تعتبر قانونية إلا إذا تم تسجيلها في إحدى الهيئات التابعة للأمم المتحدة. لذلك ساهمت هذه الإجراءات القانونية الجديدة في تقليص أو إنهاء الطرق الدبلوماسية التقليدية(إبرام الإتفاقيات السرية)،هذه الدبلوماسية المعلنة تدعمت بفعل هذه العوامل والثورة التكنولوجية والإعلامية والتي سهلت من العمل الدبلوماسي وجعلته بسيطا جدا

فالنشاط الدبلوماسي للسفارات لم يعد يقتصر على النشاط الدبلوماسي التقليدي المتمثل في العمل السياسي بل أصبح يمتد إلى العمل الإقتصادي والإجتماعي وحتى الثقافي ، وأصبحت السفارات لها فروع أخرى في كل الدول ،والتي كانت تحتكر على الميدان العسكري فقط سابقا ،مثلا الملحقات العسكرية على مستوى السفارات والتي كان من بين نشاطاتها جمع المعلومات أو التجسس الذي كان يعتبر سابقا مساسا بسيادة الدولة،و الآن أصبح أمر معلن وغير سري وأيضا كذلك الملحقات الثقافية التي تهتم بالعلاقة بين الفئات الجماهيرية والملحقين الثقافيين،أصبح لهم دور تدعيم العلاقات الثقافية والفكرية بين دولتهم ودول أخرى ،وبالتالي القيام بالدعاية أو الإعلام لدولتهم وتحسين صورتها في الخارج.

ففي الفترة الجديدة أصبح للدبلوماسية دورين، حيث أصبحت تؤدي في بعض الأحيان وظيفة في الحرب وفي السلم، وفي وقت الحرب تؤدي الوظيفة الدبلوماسية عن طريق مختلف الوسائل التي تلجأ إليها الدول المتنازعة، وعن طريق الوسائل التي قد تتخذها أطراف غير معنية بالنزاع (الوساطة، التحقيق...) هذه الأطراف قد تقوم بأعمال ومساعي للتخفيف من حدة الصراع أو القضاء عليه.

أما في وقت السلم الدبلوماسية أصبح دورها يتعدى الدور الذي كان ينحصر سابقا في الأمن، حيث أصبح يمتد إلى مختلف مجالات الحياة، ويبدو أنه في الفترة الحالية أن هناك إتجاه نحو إنتشار أسلوب الدبلوماسية الجماعية عوضا عن الدبلوماسية الثنائية، التي كانت تلجأ إليها الدول سابقا لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، ويعتقد أن الدول التي تفضل الدبلوماسية الجماعية هي الدول الصغيرة و ذلك في إطار مؤتمرات، لقاءات جهوية، أيضا منظمات إقليمية وأيضاً في تنظيمات دولية ، وذلك لأن العمل الجماعي يمنحها قوة و يزيد من تدعيم الوسائل المحدودة التي تمتلكها، وأيضاً العمل الدبلوماسي الجماعي هو عمل من الناحية القانونية هو أكثر مصداقية من العمل الدبلوماسي الثنائي.

إن العمل الجماعي في الدبلوماسية لجأت إليه الدول الضعيفة للدفاع عن مصالحها، و تلجأ إليه الدول القوية لإكتساب صفة الشرعية والمصداقية القانونية لسلوكاتها الخارجية، و حالياً كل المواثيق والقوانين الأساسية لتكوين وإنشاء المنظمات الدولية أو الإقليمية، إلا و تنص في بعض الأحيان في دباقتها صراحة على أن النزاعات عندما تنشأ بين الدول الأعضاء أو الدول غير الأعضاء يجب حلها عن طريق الوسائل الدبلوماسية، و يعتبر اللجوء إلى القوة بمثابة الإستثناء الذي يجب أن تتوفر فيه شروط حق الدفاع الشرعي عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

فرغم بروز بعض الوسائل الأخرى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، إلا أن الدبلوماسية لازالت الركيزة الأساسية لتنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية، والوسائل الأخرى ما هي إلا وسائل مكملة للعمل الدبلوماسي.

الوسائل الإقتصادية: أعتبرت أحد أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية فبعد الحرب الباردة تحول الإهتمام بالقضايا الإقتصادية بدلا من القضايا العسكرية نتيجة الإعتماد المتبادل والعولمة، وهو ما

ساهم في تحول المؤسسات الإقتصادية المالية إلى فاعل أساسي في السياسة الدولية. فبفضل الوسائل الإقتصادية تمكنت الدول المتقدمة من التأثير ثم كسب المواقف (روسيا والصين خلال حرب الخليج)، كما أن استخدام الوسائل الإقتصادية في العلاقات الدولية قد يحقق أهداف إقتصادية وسياسية كبيرة كفتح أسواق، ترقية الإستثمار، ضمان المواد. وربما ما يؤكد نجاعة هذه الوسيلة هو مقارنتها بالوسيلة الدبلوماسية و العسكرية حيث أن الدبلوماسية الرسمية ما بين الأطراف تتعكس على هذه الفئة فقط بينما الوسيلة الإقتصادية أكثر شمولية في أهدافها، أما العامل العسكري هدفه الدمار. أما العامل الإقتصادي موجه للشعب لأن المساعدات تتعكس على الوضع الإقتصادي للدول، مما يخلق قاعدة جماهيرية مؤيدة للدولة ويحقق التأثير (أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية مشروع مارشال)، أما إذا إستعملت كأداة للمعاقبة والتجويح فإن إنعكاسها يتعدى الدوائر الرسمية، لذلك تعمل الدول على إبقاء المساعدات أو الأداة الإقتصادية في تبعية لوزارة السياسة الخارجية حتى تتحكم فيها لأنها تؤثر على علاقاتها الخارجية.

القوة الإقتصادية ظاهرة معقدة، لا تتوقف على دعم الموارد التي تمتلكها الدولة أو درجة التقدم الإقتصادي بقدر ما تتوقف على أهمية تلك الموارد الإستراتيجية. هنا يجب توفر السيطرة، الخبرة في الإستعمال و التحكم، لأن الدول التي تتحكم في عرض وتسعير تلك الموارد تلعب دورا مثل حضر البترول الذي إستعمل للضغط على الدول الغربية لتغيير مواقفها فيما يخص النزاع الغربي الإسرائيلي. وبعد الحرب الباردة زاد إستعمال القوى الكبرى لهذه الوسيلة بطريقة كبيرة جدا (إيران و كوريا والملف النووي)، بالإضافة إلى أن الدول القوية من خلال سيطرتها على المؤسسات الدولية المالية والإقتصادية إستطاعت توظيف إمكانياتها الإقتصادية لفرض إصلاحات إقتصادية و سياسية على الدول التي صنفت في إطار الدول الراحية للإرهاب والتي تعرضت لكثير من الضغط لتغيير مواقفها.

وسائل التجسس: تتصرف وظيفة أجهزة المخابرات والإستعلامات من الناحية الموضوعية و القانونية إلى جمع المعلومات فهي بالطريقة النظرية تحضر القرار لتحقيق الأمن القومي و المصالح العليا للدولة. وقد تبدو أهميتها من خلال إستشراق المسائل المستقبلية من خلال المعلومات و بالتالي الوقاية من أي تهديد طارئ. لذلك يمكن القول أن استخدام الوسيلة الإقتصادية العسكرية الدبلوماسية لا يمكن أن تحقق أهداف السياسة الخارجية بمعزل عن النشاط التحضيري المخابراتي، إن إنتشار قنوات الإتصال والتكنولوجيا وانتقال الدبلوماسية للدبلوماسية العالمية

المفتوحة أدى إلى تكثيف النشاط الإستخباراتي الذي أصبح نشاط معترف به وتقوم به أغلب السفارات دون المساس بأمن الدول المضيفة، غير أن إرتباط مفهوم التجسس بعمليات التدمير والتخريب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول بطريقة سرية هو ما يعاب على هذا النشاط، كالتخريب الذي تقوم به دولة على أرض دولة أخرى أو أعمال التخريب من أجل تشجيع الجماعات السياسية المعارضة، أو تدعيم أعمال العنف أو الانقلاب العسكري، فهذه الوسائل أكثر إستعمالاً للقضاء على الأنظمة السياسية وتأسيس أنظمة سياسية أخرى، وقد تلجأ في ذلك إلى توظيف مؤسسات ذات طابع خيري أو إقتصادي أو ثقافي لضمان العمل التجسسي بسرية.

وسائل الدعاية: هي أخطر وسائل السياسة الخارجية كونها موجهة لغزو العقول والسيطرة عليها، فهي موجهة لتكوين رأي عام مساند لسياسة معينة تستعمل القيم القانونية والأخلاقية للتأثير. أما الدول الصغيرة فإنها لا تحاول أن تفرض أفكارها أو تصدرها على عكس الدول القوية، ويرى البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت على الدول الضعيفة سلوكيات معينة نابعة من ثقافتها أو نسقتها الفكرية كالحرية والديمقراطية. لذلك فالدول اليوم تعمل على تكثيف وسائل الدعاية لديها ليس فقط لتوجيه الرأي العام الخارجي بل حتى الداخلي، ومتى إستطاعت توفير أموال و تكنولوجيا للسيطرة على الوسيلة الدعائية كانت أكثر قوة في توجيه الرأي العام إزاء قضايا السياسة الخارجية. وربما أن الحروب التكنولوجية الحديثة أدت إلى نمو دور هذه الوسيلة وبروزها أكثر إذ تعمل الدول المتقدمة يوميا على تطوير وسائل وأهداف هذه الوسيلة كونها تحقق ما يمكن أن تحققه الوسائل الأخرى بتكاليف أقل ففي غزو العراق 2003 عملت الولايات المتحدة على إستخدام هذه الوسيلة بصورة كبيرة جدا حيث من أهم وسائل هذه الحرب بث رسائل إذاعية إقناعية للشعب والجيش العراقي، مثل راديو تكريت **Radio Tikrit**، الممول من طرف **CIA**، إذاعة العراق الحر **Radio Free IRAQ**، إذاعة واد الرافدين التي بدأ البث فيها عام 2001 **Twin Rivers** **Radio**، راديو سوا 2002 **Radio Sawa**، إذاعة صوت العراق الثائر 2002. كما عملت على توزيع المنشورات، حيث ألفت القوات الأمريكية وقوات التحالف 31 مليون منشور في المرحلة الأولى من المعركة. فمذ اليوم الأول شهد العراق غزوا إعلاميا مبرمجا تمثل في إطلاق قناة فضائية أمريكية باللغة العربية، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتمويل المالي للإعلام العراقي وأنشأت في زمن بريمر هيئة عراقية عامة للبث والإرسال بتمويل أمريكي، كما شهدت الساحة العراقية ولادة أكثر من 260 صحيفة من دون الحصول على ترخيص رسمي بسبب إلغاء وزارة الإعلام وتسريح أكثر من 6000 من العاملين بها

فحسب المصادر الأمريكية فقد أنفق أكثر من 16 مليون دولار على الإعلانات في التلفزيون العراقي واللوحات الإعلامية في الشوارع والساحات. وقد زوجت الإدارة الأمريكية بين الحرب النفسية والحرب الإلكترونية من خلال إستخدام المجال الكهرو مغناطيسي للسيطرة على أنظمة المعلومات والتشويش على العدو وعلى أنظمتة الإستطلاعية والدفاعية، كما عملت وزارة الدفاع الأمريكية على بث آلاف الرسائل الإلكترونية للقادة العسكريين العراقيين تقدم فيها وعود حماية لكل من يتعاطف مع القوات، إذ كما يقول المبدأ الإستراتيجي الصيني منذ خمسة قرون قبل الميلاد "الحرب الإعلامية هي فن النصر دون حرب"، فإن الولايات المتحدة الأمريكية إستخدمت تدمير أعصاب العراقيين من خلال الحرب النفسية التي إعتمدت على مفهوميين، الرعب والسيطرة من خلال إستخدام أحدث الوسائل ذات الدقة الفائقة، وتوجيه ضربات أكثر قوة تدميرية صوتية. كما إستعانت بالآلة الإعلامية كما أشرنا سابقا من أجل إحداث شلل في المنظومة الدفاعية للمقاومة.